http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

The Repercussions of the Security Situation in Syria on its Trade Relations with Iraq

Ahmed Abbas Abdullah Al-Dulaimi

تداعيات الوضع الأمني في سوريا على علاقاتها التجارية مع العراق

أحمد عباس عبد الله الدليمي [1]*

1. College of Administration and Economics, University of Fallujah, Iraq- Anbar, Email: ahmedabas67@nofallujah.edu.iq. ***Correspondent author**

1. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق- الانبار. ***المؤلف المراسل.**

CC BY NC ND

Article information

Article history: DD/MM/YY
Received: 14/06/2026
Accepted: 30/06/2026
Available online: 30/06/2026

Keywords:
Security Situation, Exchange, Iraq, Syria, Future.

تاريخ الاستلام: 2026/06/14
تاريخ قبول النشر: 2026/06/30
تاريخ النشر: 2026/06/30

الكلمات المفتاحية:
الوضع الأمني، التبادل، العراق، سوريا، المستقبل.

Abstract

DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v22i88.6603

Security is a crucial issue, whether in times of peace or war, and its impact extends to all sectors, including trade. Regarding the repercussions of the security situation in Syria on the volume of trade with Iraq, this led to a decrease in trade volume between the two countries to $0.85 million in 2011. This research aims to analyze the trade volume between the two countries for the period 2004-2025. The research's significance stems from its title, which also analyzes the trade volume between the two countries. This analysis is based on the hypothesis that a turbulent and unstable security situation is a major obstacle to trade between Iraq and Syria, negatively affecting the volume of trade and the trade balance in both countries, and vice versa. The research reached several conclusions, most notably that the hypothesis was proven, stating that both turbulent and stable security situations have a clear impact on the volume of trade between Iraq and Syria. The research also offered several recommendations, the most important of which is the necessity of diversifying trading partners and not relying solely on a single partner, such as Syria.

Citation: Abbas Abdullah Al-Dulaimi, Ahmed (2026). The Repercussions of the Security Situation in Syria on its Trade Relations with Iraq, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(88), 540-547.

الاقتباس: عباس عبد الله الدليمي، احمد. (2026)، تداعيات الوضع الأمني في سوريا على علاقاتها التجارية مع العراق، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 22(88)، 540-547.

المستخلص

يعد الموضوع الأمني من المواضيع المهمة سواء كان في حالة السلم أو الحرب وانعكاس ذلك الوضع على كافة المجالات ومنها التبادل التجاري، وفيما يتعلق بتداعيات الوضع الامني في سوريا على حجم التبادل التجاري مع العراق فقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين الى (0,85) مليون دولار عام 2011، يهدف البحث تحليل حجم التبادل بين البلدين للمدة (2004 – 2025). وتأتي أهمية البحث من العنوان الذي يحمله كذلك تحليل حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يستند على فرضية مفادها (ان الوضع الأمني المضطرب وغير المستقر يعد أحد المعرقلات أمام حركة التبادل التجاري بين العراق وسوريا ويؤثر سلبياً على حجم التبادل التجاري وموقف الميزان التجاري في كلا البلدين وبالعكس)،وقد توصل الى عدد من الاستنتاجات أهمها إنه تم اثبات فرضية البحث التي تنص على أن هناك تأثير واضح للوضع الامني المضطرب والمستقر على حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا. وقدم عدد من التوصيات لعل من اهمها ضرورة تنويع الشركاء التجاريين وعدم الاختصار على شريك تجاري واحد كسوريا مثلاً.

1 المقدمة Introduction

يعد موضوع الأمن وتداعياته من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام العديد من الكتاب والباحثين سواء كان من السياسيين او الاقتصاديين بحكم الترابط الوثيق بين السياسة والامن والاقتصاد , وفيما يتعلق بموضوع تداعيات الوضع الأمني الذي مرت به سوريا عام (2011) خير دليل على ذلك , إذ اثرت تلك الاوضاع (الأمنية) على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لاسيما على الاقتصاد العراقي وبشكل مباشر وخاصة ما يتعلق بحركة التجارة عبر الحدود الدولية للبلدين لاسيما في المناطق الغربية الحدودية في محافظة الانبار بحكم وجود الحدود المشتركة التي تربطهما ببعض فقد أدت التداعيات الامنية المذكورة وعدم الاستقرار في سوريا الى تراجع المشاريع التنموية والاستثمارات التي كان العراق يقيمها مع سوريا , ومن جهة أخرى أدت تلك الاوضاع الى انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين وبعد ان كان التبادل المذكور قد وصل الى أكثر من مليار دولار غير أنه انخفض الى ما دون (100) مليون دولار عام (2011) , وبحثنا الذي يستند على فرضية مفادها ان للوضع الامني المضطرب او غير المستقر تأثيراً سلبياً على حجم التبادل التجاري بين البلدين , يسلط الضوء على تداعيات الوضع الامني التي شهدته سوريا وانعكاساته على علاقاتها التجارية مع العراق .

مشكلة البحث: أدى الوضع الامني غير المستقر في سوريا الى خلق العديد من المشكلات وضياع العديد من الفرص امام حركة التجارة التي كانت تجري مع العراق وانعكاسات الوضع المذكور على اقتصاد البلدين بشكل عام والاقتصاد السوري بشكل خاص فأدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري لاسيما في عام (2011)، وضياع العديد من الفرص الاستثمارية في مشاريع مختلفة وبالنتيجة توجه العراق نحو تركيا وإيران كبديل عن التجارة مع سوريا.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال العنوان الذي يحمله، فضلا عن الدور الذي تؤديه العلاقات التجارية بين البلدين في ظل الاوضاع الأمنية المستقرة لاسيما وأن سوريا تعد الممر الاستراتيجي للصادرات العراق ومستقبله القادم.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها (إن الوضع الأمني المضطرب وغير المستقر يعد أحد المعرقلات أمام حركة التبادل التجاري بين العراق وسوريا ويؤثر سلبياً عل على موقف الميزان التجاري لكل البلدين).

أهداف البحث:

1- تحليل حجم التبادل التجاري بين البلدين للمدة (2004 – 2025).
2- بيان مدى تأثير غلق المنافذ الحدودية على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
3- استشراف آفاق مستقبلية لحجم التبادل التجاري بين البلدين مستقبلًا.

منهج البحث: اعتمد البحث على الأسلوب (الوصفي – التحليلي) باعتباره أحد الأساليب المتبعة في كتابة البحوث العلمية بالاعتماد على عدد من المصادر كالكتب والاطاريح والرسائل والمنشورات والدوريات التي تصب في مصلحة البحث.

الإطار النظري والمفاهيمي للوضع الأمني والعلاقات التجارية

اولا: مفهوم الوضع الامني

يعد موضوع الأمن من المواضيع المهمة التي تسعى كل دول العالم في الحصول عليه لذلك لا يوجد تعريف محدد له ومتفق عليه، وتعني كلمة الأمن في هذا الصدد هي الطمأنينة البيئة التي تحفظ فيها الحقوق وهي شعور انساني قبل ان يكون مفهوماً سياسياً لذلك لم يعد الأمن مرتبط فقط بحماية الانسان بل أصبح مرتبطاً بحماية الدولة ومصالحها. وهناك من يرى بأن الأمن لا يتحقق إلا بالقوة ومنهم من يرى بأن الأمن لا يتحقق إلا من خلال التعاون الدولي (فريق خبراء ويز،1:2025) وعليه فقد عرف الأمن بأكثر من تعريف بحسب وجهة نظر الكاتب أو الباحث أو المؤسسة المعينة فقد عرف بانه الحالة العامة للاستقرار وحماية الشعب والبلد من التهديدات الخارجية وغيرها. كما يعرف بأنه حالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي التي يتمتع بها البلد المعني. (العامري والكاظم،330:2022) أو هو مجموعة الاجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها من قبل بلد ما في العالم من أجل حماية حدوده وأرضه من أي اعتداء خارجي(عكروم،71:2011) بينما يرى الباحث أن الوضع الأمني هو الحالة المثلى والمستقرة للبلد الذي يتمتع بها بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تمس سيادة وأمن البلد المذكور.

ثانيا: أسباب انهيار الوضع الامني في سوريا من الناحية الاقتصادية

تباينت الأسباب التي تقف وراء انهيار الوضع الأمني في سوريا بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي وأمني، والذي يعنينا في هذا الأمر هو الوضع الاقتصادي الذي يقف وراء هذا الانهيار ولعل من أبرز الأسباب الاقتصادية التي كانت تقف وراء ذلك الانهيار هي ما يلي (طلاع،4:2017).

1. تدمير البنية التحتية للاقتصاد السوري: يعد هذا السبب واحداً من أهم الأسباب التي تقف وراء إنهيار الاقتصاد السوري إذ إدى سيطرة المجاميع المسلحة على حقول النفط والغاز في سوريا على أحداث شلل في الاقتصاد السوري الذي تعد البنية التحتية واحدة من أهم مرتكزاته.
2. تراجع دور القطاع الصناعي والزراعي والخدمي: أدت الأوضاع الأمنية المضطربة في سوريا إلى تدمير المعامل والمصانع والمعدات الخاصة بالقطاع الصناعي، فضلا عن ترك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من قبل اصحابها نتيجة تلك الاوضاع وغيرها ومن بينها قلة سقوط الأمطار وحصول جفاف في اغلب المحافظات السورية التي تشتهر بالزراعة.

3. انهيار قيمة الليرة السورية امام العملات الرئيسية كالدولار مثلاً بسبب سوء الاوضاع الأمنية التي مرت بها سوريا والتي انعكست على عملتها المحلية (الليرة السورية) فقدت قوتها الشرائية وبشكل كبير جداً إذ فقدت ما نسبة أكثر من (90%) من قيمتها الحقيقية.
4. هجرة العديد من الكفاءات والخبرات ورؤوس الاموال للخارج: أدت الأوضاع الأمنية غير المستقرة إلى حصول هجرة جماعية شملت العديد من الكفاءات والخبرات العلمية بكافة تخصصاتها الى خارج سوريا حفاظاً على أرواحهم وعوائلهم، فضلا عن قيام أصحاب رؤوس الأموال بإخراج أموالهم خارج سوريا. (عادل،5:2025).
5. مغادرة الشركات والدول التي كانت تستثمر داخل سوريا: نتيجة للأوضاع الامنية غير المستقرة التي كانت تمر بها سوريا ادت الى مغادرة العديد من الشركات والدول التي كانت تستثمر في داخل سوريا حفاظاً على رؤوسهم أموالهم ومعداته وغيرها.
6. العقوبات الدولية التي فرضت على سوريا: أدت العقوبات الدولية التي فرضت على سوريا لاسيما الاقتصادية إلى احداث شلل تام في الاقتصاد السوري وقطاعاته المختلفة وعليه. يمكن القول: إن هذه الأسباب وغيرها كانت تحققت وراء الانهيار الأمني في سوريا والتي فقدت على أثرها العملة السورية (الليرة) قيمتها الشرائية وقد عن توقف القطاعات الاقتصادية بشكل كامل.

ثالثا: أهمية الوضع الامني في سوريا

للوضع الأمني أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب ويؤدي إلى إنعاش الحياة في البلد المعني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بل ويعد الركيزة الاساسية لاستقرار الأمم والمجتمعات وتطورها، فضلا عن ذلك يعد عاملا مهماً وجاذباً للاستثمار والاستقرار الاقتصادي والتنمية للبلد المعني. وقد أدركت العديد من الدول أهمية هذا الوضع وباتت تعمل جاهدة على تحقيقه بكل الوسائل ومنها استخدام القوة والسلاح ان تطلب الأمر ذلك وما يقال عن الدول المختلفة وينعكس على سوريا باعتبارها الطرف المعني بهذا الكلام إذ ارتبط هذه الاستقرار ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد السوري(عينة البحث) وبالتبادل التجاري مع دول العالم لاسيما مع العراق الذي ترتبط معه بعلاقات اقتصادية وتجارية تمتد الى عشرات السنيين أذ كانت عمليات التبادل التجاري تجري بانسيابية عالية غير ان الاحداث التي مرت بها سوريا عام 2011، عرقل كل الجهود التي بذلت من قبل الحكومة السورية وباتت سوريا مسرحاً للعمليات العسكرية وهو ما أدى إلى تدمير كل المرتكزات التي كانت يستند عليها الاقتصاد السوري (عادل،4:2025) ورغم كل ما جرى لا يزال هناك تعاون مشترك وتبادل للسلع والخدمات السورية مع الأطراف التي تشترك معها في علاقات تجارية ومنها العراق ومن هنا تأتي أهمية الوضع الأمني كأحد العوامل الرئيسية التي يرتكز عليها الاقتصاد السوري وتتمثل هذه الأهمية بالآتي : (الحسن،5:2026)

1. يؤدي الاستقرار الأمني إلى تنشيط الاقتصاد والاعمار والبناء.
2. ارتباط الاستقرار الاقتصادي بالوضع الأمني بصورة مباشرة.
3. يؤدي استقرار الوضع الأمني الى عودة الحياة وابناء البلد اللاجئين الى ديارهم.
4. يمكن الاستقرار الأمني الأجهزة الامنية وغيرها من فرض سيطرتها على البلد المعني.
5. يؤدي استقرار الوضع الأمني الى قيام الحكومة السورية وغيرها بأداء التزاماتها اتجاه دول العالم الأخرى.

وعليه يمكن القول ان هذه الأهمية للوضع الأمني تعطي صورة للقائمين على إدارة البلد في سوريا بضرورة استقلال كل الفرص والعمل بشكل جدي مع كل الأفراد التي يهمها استقرار سوريا وعودتها الى سابق عهدها لكي تكون عنصراً فاعلاً في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة لاسيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم ومنها العراق.

الإطار النظري للعلاقات التجارية

اولاً: مفهوم العلاقات التجارية

تؤدي العلاقات التجارية دوراً كبيراً من خلال دعم وترسيخ وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة إذ تمثل العلامات التجارية حالة الارتباط بين جهتين تنتمي كل واحدة منها إلى مؤسسة حكومية أو سياسية مختلفة عن الأخرى وينشأ هذا الارتباط في محيط التبادل التجاري والاقتصادي الدولي على شكل اتفاق يعمل بموجبه أطراف العلاقة على تنفيذ ما ورد فيها من التزامات وشروط(الزعبي،110:2024)،وتشير العلاقات التجارية إلى الروابط والتفاعلات بين الكيانات ضمت شبكة الأعمال بما في ذلك العلاقات بين أصحاب المصلحة مثل أصحاب العمل والموظفين وشركاء الأعمال والموردين والجهات الحكومية وتشتمل العلاقات التجارية جميع الأفراد والكيانات التي ترتبط بها الدولة.(مرزوقي،2:2019) وتعرف كذلك بأنها تلك الروابط والتفاعلات والتعاملات التي تنشأ بين الأطراف المعنية في بيئة الأعمال كالدول او الشركات وتهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك تعرف العلاقات التجارية بأنها تلك الروابط التي توحد بين جميع الكيانات التي تشارك في التجارة الدول والشركات وغيرها. كما تعرف العلاقات التجارية من وجهة نظر أخرى بأنها تلك الروابط المشتركة بين المؤسسات التي تشكل جوهر العلاقة التجارية وتعزز هذه العلاقة بنشاط تجاري(الشرقية،3:2026) بينما يعرفها الباحث بأنها تلك الروابط التي

تجمع بين المؤسسات والشركات التجارية التي تشارك في عملية التبادل التجاري وتهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة لجميع الاطراف المشاركة في تلك العلاقات.

ثانيا: أهمية العلاقات التجارية

للعلاقات التجارية أهمية كبيرة وتؤدي دوراً مهماً ومتزايداً في الحياة الاقتصادية بالنسبة للعديد من دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية والتي تعتمد اعتماداً كبيراً واساسياً في تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات من خلال تلك العلاقات والمبادلات والتعاملات التي تتم فيما بينها، وتأتي أهمية العلاقات التجارية من خلال الآتي: (عوض الله،15:2026).

1. إن العلاقات التجارية تهدف الى إنعاش الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول المعينة بالعلاقات المذكورة
2. تعزيز العلاقات التجارية في تقوية العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتبادلة فضلا عن تعزيزها المجالات أخرى كالتبادل العلمي والفني والسياسي وغيرها.
3. تساعد العلاقات التجارية على زيادة الدخل القومي بالنسبة للدول المعنية بتلك العلاقات وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الصادرات والإيرادات التي يتم تبادلها فيما بينهم سنويا.
4. تعد العلاقات التجارية بمثابة الجسر الذي يمر من خلاله التطور التقني والتكنولوجي من دولة اخرى.
5. توفر العلاقات التجارية فرص عمل للعاملين على المنافذ الحدودية سواء كانت البرية او البحرية أو الجوية.
6. تشجع العلاقات التجارية الدول المختلقة على زيادة الانتاج ومن ثم ينعكس بالفائدة على أسواق الدول المتبادلة مما يؤدي الى اشباع حاجات السوق المحلية والدولية من السلع والخدمات.
7. تخلق العلاقات التجارية التوازن بين الدول المختلفة لأن العلاقات المذكورة تحصل بين دولة لديها فائض من المنتجات مع دولة أخرى تفتقر لتلك المنتجات من السلع والخدمات.
8. تؤدي العلاقات التجارية الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في انتاج السلع والخدمات وتعطي للدولة ميزة منها والتي تؤدي فيما بعد الى زيادة رفاهية المجتمع في البلد المعني.

وعليه يمكن القول ان هذه الأهمية للعلاقات التجارية تعكس حقيقة الدور الذي تؤديه العلاقات المذكورة بين دول العالم المختلفة لما له من أثر كبير على اقتصاديات تلك الدول من أجل تنشيط اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلع لها تلك الدول.

ثالثا: واقع العلاقات التجارية بين العراق وسوريا

يرتبط العراق بعلاقات اقتصادية مع الجاره (سوريا) تعود بداياتها الى القرن العشرين الماضي إذ كان كلا البلدين يخضعان لسلطة الدولة العثمانية أنذاك. وقد مرت تلك العلاقات بالعديد من المواقف والازمات والمنعطفات السياسية والاقتصادية بسبب اختلاف وجهات نظر مسؤولي البلدين أنذاك، والذي يعنينا في هذا الصدد هو واقع العلاقات التجارية بين البلدين ما بعد عام (2003)، وهو العام الذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إذ شهدت تلك العلاقات تحولاً تدريجيًا نحو تعزيز التعاون بعد أعوام من الفتور والتوتر والتحفظ المتبادل، وبالمقابل تشير العديد من المؤشرات الى عودة العلاقات التجارية بين البلدين من جديد لاسيما بعد افتتاح منفذ (الوليد الحدودي) الواقع في محافظة الأنبار، والذي يعد أحد المنافذ البرية المهمة بالنسبة للعراق والذي يتميز بموقعه الاستراتيجي، وعلى ضوء ذلك شهدت العلاقات التجارية بين العراق وسوريا من مستويات مرتفعة قبل عام (2011), لتصل حصة سوريا من الاستيرادات العراقية إلى ما نسبته (5%) (شفق نيوز،1:2025) بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها سوريا والتي نجم عنها إغلاق الحدود بين البلدين لفترات طويلة وتشير بعض المصادر لاسيما إحصائيات وزارة الاقتصاد السورية بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد يصل إلى (2) مليار دولار خلال الأعوام القادمة إذا بقيت الأوضاع في حالة مستقرة وواقع حي لتلك العلاقة. وتظهر ملامح هذا الواقع من خلال الآتي: (الجمعة،6:2025)

1. الاتفاق على تصدير النفط العراقي عبر ميناءي بايناس وطرطوس.
2. إعادة تأهيل المنافذ الحدودية من جديد لاسيما منفذي القائم والوليد في محافظة الأنبار المجاورة لسوريا.
3. زيادة حجم التبادل التجاري إذ يقدر حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من مليار دولار.
4. زيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين إذا يسعى كلا البلدين من خلال الزيارات المتبادلة من قبل رجال الأعمال والشركات من البلدين لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

رابعاً: حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا

يرتبط العراق بعلاقات تجارية مع الدول المجاورة لاسيما سوريا إذ شهدت تلك العلاقات تطورًا واضحاً بعد عام 2003، والذي شهد تغيير النظام السياسي والاقتصادي وانفتاح العراق على محيطه العربي والدولي فكانت سوريا من بين تلك الدول التي شملها توجه العراق الجديد إذ يستقبل العراق يومياً عشرات الشاحنات المحملة بالمنتجات السورية كالمنتجات الزراعية التي تقدر كمياتها بحدود (350) ألف طن سنوياً. والجدول (1) يوضح حجم التبادل التجاري بين البلدين وما شهدت من تطورات واحداث أثرت وبشكل واضح على مسير هذه التبادل إذا ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بعد توقيع اتفاقية عام 2004، بشكل واضح من (0,746) مليون دولار عام 2004، إلى (1,121) مليار دولار عام 2006، بسبب تنامي حجم الصادرات السورية إلى العراق وبعد مرور عام انخفض حجم التبادل المذكور ليصل (0,642) عام

،2007 بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق من جراء الأعمال الطائفية التي شهدتها بعض المحافظات العراقية ومنا محافظة الأنبار المجاورة لسوريا، وبعد مرور(6) اعوام ارتفع حجم التبادل بين البلدين ليصل (1.684) مليار دولار عام 2013، غير انه سرعان ما انخفض من جديد ليصل (0,708) مليون دولار عام 2014،بسبب الاحداث التي بها العراق خلال العام المذكور وسيطرة عصابات داعش على عدد من المحافظات العراقية ومنها محافظة الأنبار المجاورة للحدود السورية إذ أثرت تلك الاحداث وبشكل واضح على حجم التبادل التجاري مع العراق إذ انحسرت نسبة التجارة بين البلدين إلى ما نسبته (5%) فقط بعد أن كانت قبل هذه الأحداث و احداث سوريا لعام (2011) تشكل نسبة كبيرة من اجمالي استيرادات العراق، وبعد مرور ثلاثة أعوام على أحداث داعش عادت عملية التبادل التجاري بين البلدين تسير وفق ما هو مخطط لها إذ وصل حجم التبادل التجاري إلى ما قيمة (1,354) مليار دولار عام 2018 غير أن هذه الانسيابية سرعان ما تدهورت بعد مرور عامين بسبب انتشار فايروس كورونا المعروف (بكوفيد 19) لينخفض حجم التبادل التجاري المذكور الى ما قيمية (39,0) مليون دولار عام 2020، غير أن الاقتصاد العالمي ومنه اقتصاد البلدين تعافى من هذا الوباء لتعود الحياة الى طبيعتها السابقة وبعد مرور ثلاثة أعوام إذ وصل حجم التبادل التجاري إلى (1,225) مليار دولار عام 2023 والى (1,095) مليار دولار عام 2025 ، ولندع ارقام الجدول المذكور تتحدث عن حجم اهم المتبادل المذكور بين البلدين علما بأن الميزان التجاري خلال المدة المذكورة يجري لصالح سوريا وبنسبة(90%) باستثناء عامي(2021 و 2022) كان يجري لصالح العراق.

جدول (1) حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا للمدة (2004-2025) (مليار دولار)

السنوات	الصادرات العراقية إلى سوريا	الاستيرادات العراقية من سوريا	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري فائض/عجز
2004	0,161	0,585	0,746	-0,424
2005	0,252	0,595	0,847	-0343
2006	0,116	0,955	1,121	-0,789
2007	0,112	0,530	0,642	-0,408
2008	0,400	0,655	1,055	-0,255
2009	0,150	0,865	1,015	-0,715
2010	0,102	0,988	1,09	-0,886
2011	0,300	0,550	0,85	-0,25
2012	0,500	0,595	1,095	-0,95
2013	0,812	0,872	1,684	-0,06
2014	0,136	0,572	0,708	-0,436
2015	0,125	0,142	0,267	-0,017
2016	0,150	120,0	120,15	-119,85
2017	659,6	695,0	1,354	-36,4
2018	1,2	37,0	38,2	-35,0
2019	2,0	58,0	39,0	-56
2020	2,5	147,0	149,5	-144,5
2021	27,0	5,95	32,95	21,05
2022	270,0	580,0	85,0	2,2
2023	275,0	950,0	1,225	-575
2024	378,0	62,9	1,007	-251
2025	450,0	645,0	1,095	-195

مصدر الجدول: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة للمدة (2004-2025).

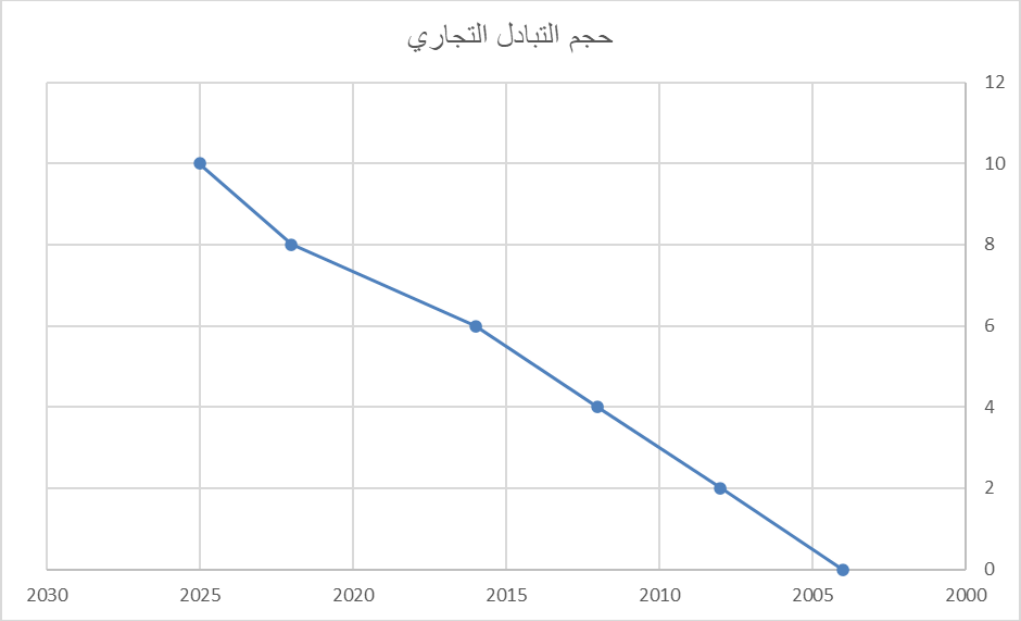

المصدر: من اعداد الباحث

الشكل (1) حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا للمدة (2004-2025)

اولا: الوضع الامني في سوريا وتداعياته على العلاقات التجارية مع العراق

يرتبط العراق مع سوريا بحدود جغرافية مشتركة تصل الى (610) كيلو متر مربع، فضلًا عن ذلك يرتبط البلدين بعلاقات (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية) وأصبح واضحاً بأن ما يجري في سوريا سينعكس بصورة إيجابية أو سلبية على الوضع في العراق بحكم الشراكات المذكورة. وقد اثرت الأوضاع الأمنية التي شهدتها سوريا عام 2011 على الوضع الأمني والاقتصادي في العراق وقد عانت على وجه الخصوص من جراء الوضع المتأزم في سوريا خلال العام المذكور العلاقات التجارية إذ لم تعد السوق العراقية متنفساً رئيسيًا للمنتجات السورية، وبالمقابل لم تعد الحدود السورية ممراً حيوياً للاقتصاد العراقي وهذا مرتبط بالأحداث والوضع ما لأحداث والوضع الأمني الذي مرت به سوربا والذي القى بظلاله على مسار التعاون الاقتصادي والتجاري مع العراق فكانت نتيجة ذلك تأثر العلاقات التجارية بشكل واضح فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات منخفضه لا تتجاوز نسبة (5%) (دلي نيوز،2019) بسبب توقف العديد من التجار العراقيين عن شراء واستيراد المواد الغذائية والمنزلية والزراعية وغيرها واختيار شركاء تجاريين جدد من تركيا وإيران وهو ما ادى الى انتعاش اسواق هاتين الدولتين على حساب السوق السورية. فضلاً عن ذلك أثر اغلاق المنافذ الحدودية بين البلدين على عملية تصدير النفط العراقي عبر خطوط الانابيب مثل خط(كركوك – باياس) الأمر الذي دفع بالعراق إلى اختيار خطوط نقل بديلة اكثر امناً واقل تكلفة والتي كانت تمتع به خطوط النقل عبر الحدود السورية قبل الأحداث التي مرت بها الجارة (سوريا) ويتوقع العديد من الخبراء بأن العلاقات التجارية بين البلدين ستعود إلى سابق عهدها بعد استقرار الوضع الأمني فى سوريا والذي كان الميزان التجاري سابقاً يجري لصالحها وبواقع(90%) خلال المدة (2004-2025) إذ كان العراق يستورد كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه والمنسوجات والمستلزمات الأخرى وقد بلغ حجم التبادل التجاري في أنذاك إلى ما يقارب (2) مليار دولار.(السومرية نيوز،2024)

وعليه يمكن القول: إن الأوضاع الأمنية التي شهدتها سوريا أثرت وبشكل واضح على العلاقات التجارية بين البلدين لأن الأمن والاستقرار يعدان ركيزة أساسية لنجاح أي نشاط اقتصادي وتجاري بين البلدين، فضلا عن ذلك يتطلع كل من العراق وسوريا إلى إقامة علاقات تجارية تخدم مصالح البلدين الجارين ورفع مستويات التبادل التجاري إلى أكثر من (3) مليار دولار في المستقبل القريب والذي سينعكس على الوضع الاقتصادي بصوت إيجابية وعلى التنمية الاقتصادية التي يتطلع لها كلا البلدين مستقبلًا.

ثانيا: العلاقات التجارية بين العراق وسوريا رؤية استشرافية؟

يحظى موضوع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وسوريا على اهتمام مسؤولي البلدين لما له من أهمية في دعم اقتصاد البلدين والذي سينعكس على رفع المستوى المعيشي لأبناء البلدين وانطلاقاً من هذا التوجه نرى أن العلاقات ستستمر في تطورها على الرغم من وجود بعض العراقيل أو التغيرات السياسية التي يتوقع حصولها ضمن جانب العراق ورغم تنفيذ الحكومات لم تقم على قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا حتى في ظل الظروف الانتقالية للسلطة وهذا الكلام يشمل الجانب السوري أيضا وهو ما يستبعد أن تفرض الحكومة السورية قيوداً على عملية التبادل التجاري لاسيما وأن البلدين بحاجة ماسة إلى بعض من أجل فتح أسواقهما لتصريف المنتجات الصناعية والزراعية. ضمن جانب العراق يسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري عبر المنافذ الحدودية الثلاثة (ربيعة والقائم والوليد)، من أجل

دعم الاقتصاد العراقي وتعظيم موارد الدولة المختلفة وتوسيع نطاق التعاون في قطاع الطاقة والاستفادة من الموانئ السورية من أجل تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، فضلًا عن تلبية احتياجات السوق المحلية السورية من السلع المختلفة من أجل دعم المشاريع التي تنوي الحكومة السورية إقامتها على أراضيها مستقبلًا. ولعل من أبرز المشاريع التي ستتصدر المشهد مستقبلًا هي ما يلي: (غضبان،195:2025)

1. زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما قيمته (8) مليار دولار.
2. تحقيق تكامل اقتصادي في شقيه الزراعي والصناعي بين البلدين.
3. تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة تخدم مصالح البلدين.
4. اعادة تأهيل المشاريع المدمرة وإطلاق المشاريع المتوقفة.
5. تفعيل عمل المنافذ الحدودية وتخفيض إجراءاتها فضلاً عن فتح منفذ لطريق التنمية على البحر المتوسط إلى أوروبا، وعليه يمكن اذا كانت هناك رغبة حقيقة جادة من قبل البلدين في تطور علاقتهما الاقتصادية والتجارية وهو ما متوقع حصوله سينعكس بصورة إيجابية على الوضع الاقتصادي في كلا البلدين لاسيما وأن السوق العراقية تعد فرصة ناجحة واستراتيجية للاقتصاد السوري على المدى المتوسط والبعيد بحسب أراء وتوقعات أهل الاختصاص فيما ستؤول اليه قادم الأيام من نشاطات تجارية بين البلدين تأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية للسوق المحلية سواء اكانت العراقية او السورية من خلال توفير السلع والبضائع ذات المنشأ المحلي للبلدين.

الاستنتاجات

1. تبين بأن لتداعيات الوضع الأمني في سوريا تأثير سلبياً على حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا وهو ما يتطابق مع فرضية البحث التي يتم إثباتها.
2. شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين تطورات كبيرة ومراحل متعددة إذ بدأ حجم التبادل التجاري بين البلدين بما قيمته (0,746) مليون دولار عام 2004، ليصل الى (1,095) مليار دولار عام 2025.
3. أوضحت بيانات حجيم التبادل التجاري بأن الميزان التجاري يجري لصالح سوريا ونسبة أكثر من (90%) طوال مدة البحث (2004 – 2025).
4. ضعف التنسيق بين الأجهزة الامنية والاستخبارية والمنافذ الحدودية وسهولة اختراق تلك المنافذ من قبل المجاميع المسلحة.
5. قيام العديد من التجار العراقيين والشركات المختلفة فالبحث عن شركاء جدد لغرض تامين وصول البضائع إلى السوق العراقية لاسيما من تركيا وإيران.
6. تتميز عملية نقل البضائع السورية إلى العراق بالتكلفة المنخفضة وقصر المسافة وهو ما انعكس بصورة إيجابية على اسعار السلع السورية في السوق العراقية والتي تتناسب مع دخل الفرد العراقي.

التوصيات

1. ضرورة التنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين الجارين العراق وسوريا من أجل المحافظة على حدود البلدين لأجل انسيابية التبادل التجاري عبر حدودهما المشتركة.
2. الاهتمام بالبنية التحتية الخاصة بالمنافذ الحدودية وتجهيزها بأحدث المعدات والاجهزة الإلكترونية والموظفين.
3. الاهتمام بجودة السلع المصدرة للخارج حتى يكون مقبولة من قبل مواطني البلد المصدر له تلك السلع.
4. ضرورة تنويع الشركاء التجاريين وعدم الاختصار على شريك واحد فيما سيتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين.
5. تجهيز القطاع التجاري بأحدث وسائل النقل سواء كانت للنقل البري أو البحري من أجل مواكبة التطور الحاصل بعملية نقل البضائع عبر الحدود الدولية.
6. ضرورة انشاء منافذ حدودية بعيده عن الأخطار المتوقع حدوثها من أجل انسيابية نقل البضائع بين البلدين الجارين.

الشكر والتقدير: يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة في انجاز هذا البحث.
التمويل: لم يتلقى الباحث أي تمويل من أي جهة لدعم هذا البحث.
مساهمة المؤلف: قام الباحث بإعداد هذا البحث بالاعتماد على مصادر موثوقة وجمع البيانات لسنوات الدراسة وقام بتحليلها واعداد جداول لدراسة مؤشرات التجارة الخارجية وبيان تأثيرها على العلاقات بين العراق وسوريا
الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحث على برامج الذكاء الاصطناعي في انجاز البحث.
تضارب المصالح: يقر المؤلف بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون او التأليف او نشر هذا البحث.
المولف: أ.م.د احمد عباس عبد الله الدليمي حاصل على شهاد الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تدريسي في جامعة الفلوجة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.
مصادر البيانات: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

المصادر:

1. غضبان، اباذر عيسى. (2025). الازمة السورية وأثرها على العراق بعد عام (2011). مجلة دراسات البصرة , العدد (61) , ص 195.
2. شلش ، إبراهيم. (2025). نسبة التجارة مع العراق انخفضت الى (5%) , شفق نيوز , متاح على الرابط shafaq.com
3. العامري، حيدر زاير، كاظم، علي صبار. (2022). التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية ،العدد (66) المجلد 1ص 330.
4. الحسن، رياض (2026). سوريا في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي متاح على الرابط jusoor.co .ص 5
5. زينب عوض الله. (2006). الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية , الطبعة الاولى , دار الجامعة الجديدة , جامعة الاسكندرية , مصر .
6. سبريا ديلي نيوز. (2019). انخفاض التجارة بين العراق وسوريا الى (5%) فقط : هل تعود العلاقات الاقتصادية الى سابق عهدها , مقال منشور على الرابط , si/riadailynews.com
7. السومرية نيوز . (2024). حجم التبادل بين العراق وسوريا يتخطى المليار دولار , متاح على الرابط , alsumaria.tv
8. عادل محمد عادل. (2025). الوضع الراهن في سوريا قراءة تحليلية في ظل التدخلات الدولية والإقليمية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ص 4.
9. غرفة الشرقية . (2026). العلاقات التجارية الدولية بين المملكة العربية السعودية والدول الاجنبية ,ص3, متاح على الرابط chamber.org.sa
10. الجمعة، غسان. (2025). العلاقات السورية – العراقية ... فرص لنفض رماد الماضي وبناء شراكة المتسقبل , مركز الدراسات العربية الاوراسية , متاح على الرابط eurasiaar.org , ص 6
11. فريق خبراء ويز. (2025). ما هو الوضع الأمني؟ التعريف، وأفضل الممارسات وأهم الأدوات. متاح على الرابط wiz.io.
12. عكروم، ليندا. (2011). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر، الجزائر،ص 71.
13. طلاع ، معن. (2017). الواقع الأمني في سوريا وسبل حوكمته،متاح على الرابط: omrardirasat.org ص 4.
14. مرزوقي، نور الدين,(2019), أهمية العلاقات التجارية مع الهند والصين, , ص2 متاح على الرابط , asip-cerist.dz
15. الزعبي، هيام (2024). إصغاءات حول العلاقات الاقتصادية التي تحكم العمل، مجلة المسلمين حول العالم، الجامعة الإسلامية، ص 110.